

(الدور السياسي للمرجعية الدينية وأثره على أمن المجتمع)

م.د. سعد عبد الحسين نعمة / جامعة الكفيل / كلية القانون

م.د. ابوطالب هاشم احمد / جامعة الكفيل / كلية القانون

المقدمة

يعد الدين الاسلامي من الاديان التي لها القدرة على تنظيم وادارة البناء الاجتماعي - السياسي، لما يمتلكه من مبادئ واهداف ثابتة ومنظومات فكرية وفلسفية وعقائدية واخلاقية تستهدف بناء الانسان وتمكينه في حسن ادارة عائلته او المجتمع او الدولة، وكذلك تأخذ المؤسسات دورا هاما في ذلك، لما تمتلكه من مكانه مرموقة في المجتمع الاسلامي، وانها قادرة على تحريك وتعبئة الجماهير بالاتجاه الذي تراه وتعتقد انه صحيح.

ومن خلال طرح الدور السياسي للمرجعية وما له من تأثير في الحفاظ على امن المجتمع، فقد اتخذ هذا الدور فكرة تنظيمية قائمة على مبدأ (التدخل السياسي _ ولاتدخل السياسي _ والتأثير)، فبخصوص عدم التدخل فهو يشير الى موقف من خلال قياس جميع الخيارات وما تحققه من مكاسب فخير عدم التدخل ربما يشير الى تحقيق مكاسب اكثر من التدخل وتاره اخرى نراها تتدخل في التأثير والمساهمة في الجانب السياسي، خاصة اذا تعلق بالشأن العام والصالح العام.

ويظهر هذا بشكل واضح من خلال الدور التاريخي اذا نجدها حاضره في الجهاد ضد الانجليز، وكذلك مواقفها في العهود الجمهورية، وكذلك مواقفها بعد عام ٢٠٠٣، واخيرا فتوى المرجعية في الجهاد الكفائي وما لها من تأثير على حاضر ومستقبل البلاد كحضارة شعب ودوله ومقدسات.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في الدور السياسي الذي تمارسه المرجعية وما له من تأثيرات في امن المجتمع، من خلال ما تصدره من فتوى اذا كان لها الدور البارز في ارساء معالم الدولة . فضلا عما لها من اثر الواضح في نفسية الفرد العراقي بسبب فاعلية الواعز الديني ويتجلى هذا الدور قبل نشوء الدولة العراقية وفي صيرورتها حتى وقتنا الحالي.

اشكالية البحث

ان السياسات الأمنية في العراق شهدت تعثرا واضحا منذ قيام الدولة العراقية بسبب مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية، خاصة بعد عام ٢٠٠٣ وما شهدها البلاد من فساد وضعف المؤسسات الامنية وضعف الانتماء الوطني للأغلب افرادها، لذا يتطلب الامر رفدها بأفراد يتمتعون بالكفاءة والنزاهة والانتماء الوطني.

فرضية البحث

ان المرجعية الدينية اخذت الدور الاساسي في سبيل انجاح السياسات الامنية والحفاظ على العملية السياسية كإشكالية من المشكلات الاخرى التي تعصف في امن المجتمع والتي تساهم المرجعية الدينية في سبيل حلها. ومن خلال هذا التقديم سنركز في هذا البحث على المحاور التالية:

اولا_ الدور التاريخي للمرجعية الدينية في الحفاظ على بنية المجتمع العراقي.

ثانيا_ المرجعية الدينية والحفاظ على الوحدة الوطنية بعد عام ٢٠٠٣.

ثالثا_ فتوى الجهاد الكفائي ومعادلة الامن

المبحث الاول: الدور التاريخي للمرجعية الدينية في الحفاظ على بنية المجتمع العراقي.

إن المرجعية الدينية تعد ظاهرة متقدمة وناضجة برزت أهميتها بحق في التاريخ الشيعي وتطورت بمرور الأزمان سواء كان ذلك على صعيد الفتوى أو على صعيد القيادة أو على صعيد المواقف في محاربة البدع والاختلالات والانحرافات،^(١) ونشر الافكار التحريرية ضد التخلف السياسي والاستبداد الداخلي والاستعمار الخارجي^(٢) ولا يمكن فهم هذا الدور دون الرجوع إلى الأحداث والحركات والثورات السياسية والإصلاحية على الساحة العراقية التي حمل العراقيون كل تبعات تلك الحركات فأعطوا في سبيل ذلك الثمن غالبا من الدمار والآلام والمحن والتنكيل بشخصياتهم الرسالية.^(٣) لذلك سنتناول في هذا المبحث الآتي:

أولاً- دور المرجعية الدينية أثناء الغزو البريطاني

ثانياً- دور المرجعية الدينية في فترة الحكم الملكي

ثالثاً- دور المرجعية الدينية في فترة العهود الجمهورية

أولاً_ دور المرجعية الدينية أثناء الغزو البريطاني

ويمكن ملاحظة هذا الدور منذ اندلاع الحرب العالمية الاولى، منذ اندلاعها لم تتخذ الدولة العثمانية أي اجراءات لمواجهة الاحتلال البريطاني لحماية مصالحها في العراق، بل على العكس اعتمدت على العراقيين انفسهم بما يمتلكونه من اسلحة ومؤن في مواجهته^(٤).

لذلك وجد العراقيون انفسهم في مواجهة القوات البريطانية بالقرب من البصرة التي عدت ولا تزال تعد مصدرا اساسيا للاقتصاد البلاد وركيزة بارزة في امنه، ونتيجة لذلك ارسل وجهاء المدينة بريقيات الى علماء الدين في المدن العراقية المقدسة (النجف كربلاء الكاظمية)، يستنجدون بهم من البريطانيين مؤكدين على حث العشائر العراقية بضرورة التصدي للاحتلال البريطاني خوفا على امن وسلامة المدن الاخرى

من ان يحل بها ما حل بالبصرة ووفقا لذلك تليت البرقيات في المساجد على الناس من قبل رجال الدين من الخطباء، عبر خطب تتسم بالحماس ولقيت اهتماما جماهيريا واسعا، وشرع رجال الدين بإصدار فتوى الجهاد في البلاد^(٥). خاصة عندما أطلقت السلطات التركية حملة دينية لكسب تأييد العلماء إذ صورت الحرب بأنها حرب إسلامية ضد الكفار، وطلب منهم إصدار فتوى للجهاد ضد الغزاة وقد أعلن الجهاد السيد (محمد سعيد الحبوبي) والشيخ (عبد الكريم الجزائري) والسيد (عبد الرزاق الحلو) وتبعهم الأصفهاني في إعلان الجهاد^(٦).

إذ كان للمرجعية الدينية ومنذ نهاية القران الثامن عشر تقريبا دورا رئيسا وفعالا في تفعيل الأحداث وتوجيه مساراتها وصولا إلى كل القيادات الجماهيرية المتمثلة في اتحاد القبائل أو من سكان المدن وتعزز وترسخ ذلك الدور عندما أصدرت المرجعية الدينية فتوى شرعية بوجوب الجهاد ضد المستعمرين الإنكليز، وقامت بنفسها بحمل السلاح وقيادة المجاهدين رغم سياسات البطش والاضطهاد التي مارستها السلطات العثمانية الحاكمة في العراق^(٧).

اما في عام ١٩١٨ انقسم فئات وطبقات المجتمع العراقي بين مؤيد للاحتلال البريطاني نتيجة تحسن اوضاعهم الاقتصادية، ومعارض لإدارة البلاد من قبل البريطانيين نتيجة اخذ رأي الشعب فيما اذا كانوا يرغبون بدولة موحدة يرأسها رئيس عربي وتكون تحت الوصاية البريطانية، وكذلك الحال في بداية الامر بالنسبة للمرجعيات الدينية فبعضها ايد بشرط ان يكفل البريطانيون ممارسة الدين الاسلامي بحرية والحفاظ على مكانة المجتهدين، والبعض الاخر فرض الادارة المباشرة او الوصاية البريطانية خاصة المرجعية الدينية في كربلاء وطالبت بإنشاء دولة ذات نظام ملكي دستوري يرأسه امير عربي مسلم مقيد بمجلس تشريعي^(٨).

وتجسد هذا الاتجاه بالمرجع الديني محمد تقي الحائري الشيرازي الذي كان من الانصار والمؤيدين والمؤكدین على تشكيل الحكومة الدستورية^(٩).

وفي هذه الأثناء أصدر المرجع آية الله الشيرازي فتوى تحرم انتخاب غير المسلم واعتبار كل من يصوت للاحتلال الانجليزي مارقا عن الدين ويعرض نفسه للطرد من الجوامع^(١٠) ومن جانب آخر أصدر الإمام محمد تقي الشيرازي فتوى حرم فيها الدخول في وظائف الدولة فعمت موجة الاستقالات من الوظائف الحكومية امتثالاً لموقف المرجعية. وأخيراً تبع كل هذه الفتوى إعلان الثورة (مطالبة الحقوق واجب على العراقيين ويجب عليهم في ضمن مطالبهم رعاية السلم والأمن ويجوز لهم التوصل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز عن قبول مطالبهم)^(١١)

وعندما استطاع الإنكليز تصفية الثورة وإجهاضها وإقامة حكومة مؤقتة برئاسة (عبد الرحمن النقيب) قامت المرجعيات الدينية في النجف وكربلاء والكاظمية دوراً في بناء وازدياد التماسك الاجتماعي بين الطوائف المختلفة من جانب، وممارسة المعارضة الإسلامية من جانب آخر، إذ تواصل نشاطها السابق، فبعد وضع العراق تحت الانتداب أصدر الشيخ مهدي الخالصي فتوى تنصب على حرمة المشاركة في الانتخابات وكذلك حرمة الدخول في وظائف الدولة الجديدة وقد لقيت هذه الفتوى رواجاً واسعاً وحظيت بتأثير كبير في أوساط الشعب معتبرة ذلك بمثابة التعاون مع الكفار وبالتالي قضت على خطة المندوب السامي البريطاني إلى إغراء الشيعة بالوظائف الرسمية وإضعافهم^(١٢).

ويعد أن أعلن مؤتمر القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١، عن تسمية الأمير فيصل ملكاً لعرش العراق فعمدت المرجعية الدينية متمثلة بالسيد (أبو الحسن الأصفهاني) إلى صياغة موقفها والذي تلخص بمعارضة الترشيح للعرش قبل إنجاز استقلال العراق

استقلالاً تاماً، وعلى الرغم من موافقة الحكومة المؤقتة إلا أن فيصل لم يكن غافلاً عن مركز المعادلة السياسية فزار آية الله الشيخ الخالصي وأظهر له أنه جاء لإنقاذ العراق من الإنكليز وإن مهمته هذه لا تتم إلا بموافقة الشيخ ومبايعته له فأجابه الشيخ (يمكن أن نباعك على أن تكون ملكاً على العراق مستقلاً منقطعاً عن أي سلطة أجنبية بأي اسم كان فإن تم ذلك يثبت في العراق ملكاً وإلا انصرفت وتركت العراقيين والإنكليز حتى يأخذوا حقهم ويبلغوا غايتهم) فوافق الملك فيصل وفي المقابل كتب الشيخ الخالصي كتاب البيعة ونشر في الصحافة الرسمية (١٣).

ثانياً_ دور المرجعية الدينية في فترة الحكم الملكي

بعد قيام ثورة العشرين أدرك البريطانيون خطورة الوضع في العراق لسببين الأول تجسد في توحيد العراقيين جميعاً ضد التهديدات الخارجية ومن ضمنها سلطة الانتداب البريطاني، والثاني هو التفاف عامة الشعب حول مرجعيتهم الدينية في النجف الأشرف، التي أثبتت إبان ثورة العشرين قدرتها على التأثير وتوجيه الرأي العام بالصد من الاحتلال البريطاني (١٤).

لذلك أدرك البريطانيون بعد انتهاء الثورة وجوب إيجاد تدابير جديدة تحكم العلاقة بينهم وبين العراق، لأجل استرضاء العراقيين الطامحين للاستقلال، وإضفاء الشرعية للتواجد البريطاني على الأراضي العراقية، بدل من نظام الانتداب والإدارة المباشرة للبلاد التي كانت تثير العراقيين ودفعتهم إلى الثورة (١٥)، لذلك عملت السلطات البريطانية إلى ضرب الروح الوطنية و الوحدة الوطنية، مستغلة في ذلك التنافر والتجاذب والانقسامات بين مؤيد ومعارض للوجود البريطاني، وعملت على إبعاد من يعارضهم (١٦).

ومن جملة هذه التدابير رشح السيد عبد الرحمن النقيب لرئاسة الحكومة المؤقتة، لقربة من البريطانيين ولاعتماد عليّة بتنفيذ سياستهم، إذ يصفه بعض الكتاب من الموالين والمؤيدين للبريطانيين وسياساتهم في السيطرة وادارة البلاد، في حين كانت رغبة المرجعية الدينية بتشكيل مؤتمر عام للعراقيين بدل من حكومة مؤقتة يرأسها شخص يوصف بأنه ضعيف وموالي، ومجلس وزراء معين من قبل الادارة البريطانية ومسير حسب توجيهاتها.

لذلك عارضت المرجعية الدينية عملية تشكيل الحكومة المؤقتة في تلك الفترة وعدت هذه الخطوة بأنها مصادرة لدماء الشهداء الذين فجروا ثورة العشرين، واغفالا للتضحيات التي قدموها لأجل تغيير السياسة البريطانية في العراق، وانتهاج سياسة جديدة تراعي خصوصية الشعب العراقي.(١٧)

وكذلك لانسى دور المرجعية الدينية في دعمها للعشائر العراقية وبعض القيادات العسكرية في معارضتها للسلطة وقد عارض عدد من رجال السياسة الإحتماء بالمرجعية واستغلال شعبيتها في مشاريعهم السياسية وقد برز ذلك جليا في مرجعية الشيخ (محمد حسين كاشف الغطاء) وقد تأكد هذا الواقع وبرز عام ١٩٣٤ حيث أجرت وزارة (علي جودت الأيوبي) انتخابات برلمانية لم تكن نزيهة وقد أثار ذلك معارضة رؤساء العشائر العراقية في الفرات الأوسط فأقدمت الوزارة على خطوة مضادة كانت تهدف إلى إشعال حرب داخلية بين العشائر العراقية في الفرات الأوسط لشغلها فيما بينها عن معارضة الحكومة فأصدر الشيخ كاشف الغطاء فتواه الحاسمة التي أطفأت نار الفتنة المشتعلة ووحدت الكلمة وجمعت الشمل وأسفرت جهوده في توحيد المعارضة وإسقاط الوزارة، كانت أيضا للمرجعية موقف أثناء

حركة مايس ١٩٤١ أن أصدر الشيخ عبد الكريم الجزائري أحد رموز ثورة العشرين باستنهاض السيف العراقي ضد الاحتلال (١٨).

وكذلك كان للمرجعية الدينية دور بارز على الصعيدين العربي والاسلامي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى والثانية بعد أن خلق الاستعمار العالمي عشرات المشاكل وابتدع مئات الأزمات التي لا حل لها لغرض إضعاف العالم الإسلامي وخلق المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية وتقسيم البلاد العربية لكن المرجعية كان لها الدور البارز والموقف الشجاع تجاه هذه القضايا خاصة تقسيم فلسطين إذ أصدرت المرجعية الفتوى بالجهاد وكان للمرجعية الدور في قضية طرابلس الغرب والجزائر وأحداث الفرنسيين في سوريا ولبنان وكذلك الموقف من أحداث عام ١٩٥٦ نتيجة الاعتداء الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل (١٩).

ثالثا_ دور المرجعية الدينية في فترة العهود الجمهورية

إن المواقف التي تتخذها المرجعية الدينية هي ليست عشوائية لأنها غير خاضعة لموازين المصالح الشخصية أو موقف نفسي أو تأثير بيئي أو عنصري بل هو ما يمليه الداعي الشرعي الذي هو ذو علاقة وثيقة للحياة اليومية الذي يستوجب بيان الصواب من الخطأ والسياسة هي جزء من هذا الواقع والمسألة السياسية هي مسألة شرعية تتضمن قوانين تسيير شؤون الجماهير وتحدد المصلحة العامة وتشخص كيفية الحفاظ على البلاد لذا فإن توصيات المرجعية العامة كانت تركز على نشر الأمن والاستقرار من خلال الفتوى التي حدثت على وجوب العمل بالأنظمة والقوانين (٢٠).

اتسمت الحياة السياسية بعد نهاية الحكم الملكي عام ١٩٥٨ بعدم الاستقرار السياسي نتيجة الاستبداد وعدم الاستقرار السياسي والاقصاء والتهميش السياسي والاجتماعي وما رافقها من حروب اقليمية وحصار اقتصادي اثرت بشكل كبير

على امن واستقرار البلاد، وتجلت أبشع صور الدكتاتورية منذ عام ١٩٧٩ إذ وصل البعث إلى دفعة الحكم وبطش بأبناء الشعب العراقي.

شهد حكم حزب البعث في هذه الفترة عدم استجابة لمطالب الشيعة والكرد، رغم أن لدى (الشيعة) قيادات بارزة في حزب البعث في بداية الستينات إلا أن مطالبهم لم تتجاوز طلبات أقلية صغيرة في البلاد إذ كانت تتمحور حول المناهج الدراسية والسماح بتدريس الفقه الجعفري ومساعدة المؤسسات الثقافية ورعاية الأوقاف، ومع بساطتها لم تحظ باهتمام السلطات أما الكرد كانوا مؤيدين للانقلاب ووقفوا إلى جانب حزب البعث، إلا أن مطالبهم أيضا جوبهت بالرفض، لاسيما وأن حزب البعث لم يتطرق يوما إلى ضرورة الاعتراف بالقوميات والأقليات الدينية والمذهبية، إذ أنكر حزب البعث وجود مثل هذه الأقليات مشيرا إلى أن كل الموجودين في العراق هم من الشعب العربي لا غير (٢١).

وسيطرة مجلس قيادة الثورة على السلطة التشريعية، وتجلي هذا الدور بشكل اكبر بعد الحرب العراقية - الإيرانية، وسيطرة حزب البعث على هذا المجلس، واخيرا سيطرة رئيس الحزب على الدولة بكل مؤسساتها، مما أدى الى تغييب وانعدام المشاركة السياسية، وقمع الحقوق والحريات، مما نتج عنه اتباع سياسة اقصائية على كافة المستويات.

اذ اتبع هذا النظام سياسة اقصائية ضد الشيعة والكرد، نتيجة إلغاء الاتفاقية الحدودية مع العراق وتساعد التوتر الحدودي في منطقة خانقين فقام النظام بطرد العديد من العوائل الشيعية بحجة انتمائهم إلى أصول إيرانية وإسقاط الجنسية العراقية عنهم. (٢٢)

وحاول الرئيس أحمد حسن البكر إقناع كبير المجتهدين آية الله السيد محسن الحكيم بإدانة الحكومة الإيرانية لنزاعها مع العراق حول شط العرب في حين رفض الحكيم ذلك، وكنتيجة لهذا اتخذ البكر جملة من الإجراءات استهدفت رجال الدين الشيعة، وثم اعتقال وطرده طلاب الدين الإيرانيين، وأغلقت جامعة الكوفة المستقلة بالنجف وصودرت أملاكها، وشملت هذه الإجراءات إعدام عالم دين سني هو عبد العزيز البديري لدعمه للسيد للحكيم، وكانت هذه الحملة تحمل شعار (استئصال الخطر الشيعي)، وقوبلت برفض المرجعية الدينية في النجف الأشرف، إذ قاد آية الله السيد محسن الحكيم مسيرة من النجف إلى بغداد اجتمع فيها الآلاف الشيعة تعبيراً عن ولائهم له، مما قاد هذا الأمر إلى تخوف السلطات الحاكمة لتقوم باعتقال ابنه السيد مهدي الحكيم بحجة التجسس لإسرائيل، ثم استخدمت هذه التهمة لمنع زيارة المرجع الديني آنذاك، إلا أن الاحتجاجات لم تتوقف وطالبت بوضع حد لاعتقالات العشوائية، وأعمال التعذيب، وعمليات الاقصاء والتهجير، ومصادرة الأملاك. إلا أن هذه الأعمال لم تتوقف ونتيجة أصدر السيد الحكيم فتوى حرم بموجبها الانتماء إلى حزب البعث. إلا أن البعث لم يكتفي واستمر في بطشه واستبداده وقام بإعدام السيد الصدر وقابل هذا الأمر موجة غضب جماهيرية واسعة، لأن النظام كان ينظر له بصفته قائداً شيعياً وناشطاً سياسياً وذات مكانة مرموقة تتجاوز الطائفة التي ينتمي إليها. (٢٣)

المبحث الثاني: المرجعية الدينية والحفاظ على الوحدة الوطنية بعد عام ٢٠٠٣.
المؤسسة الدينية في العراق ليست حديثة العهد بل أدت دوراً مؤثراً في تاريخ العراق، وما أكبتها من أحداث وتطورات، ويعود السبب في ذلك لما تؤديه الحوزة الدينية، والمراجع في النجف من تأثير ديني وسياسي في تاريخ العراق.

اذ شهدت الساحة العراقية بعد الاحتلال الامريكى في ٢٠٠٣، فراغا سياسيا وهذا الامر وضع المرجعية الدينية امام مسؤوليتها الدينية والوطنية والتاريخية، وما نتج عن هذا الفراغ هو زوال الدولة لان السلطة السياسية اسقطت بفعل التدخل الامريكى ، والاقليم احتل من قبل دول اخرى ، والشعب خرج عن معادلة التأثير في الواقع السياسي.

التيارات السياسية واحزاب المعارضة التي انشأت او دخلت البلاد اثبتت عدم قدرتها على اعادة بناء الدولة فتوجهت الانظار الى المرجعية الدينية في النجف الاشرف والتي بادرت الى الاعلان عن موقفها من مسألة العراق وكيفية ادارة شؤنه.

وتصدى سماحة السيد (علي الحسيني السيستاني)، مرة اخرى اذ حرم الانتقام من البعثيين ولاسيما ممن كان له دور مباشر او غير مباشر في ايداء الناس والاعتداء عليهم حيث افتى سماحته بهذا الصدد (القصاص انما هو حق لأولياء المقتول بعد ثبوت الجريمة في المحكمة الشرعية، ولا تجوز المبادرة اليه لغير الولي، ولا قبل الحكم به من قبل القاضي الشرعي)، وأيضا اكد سماحته بخصوص الذين يكتبون التقارير ضد بعض المؤمنين على (لا تجوز المبادرة الى اتخاذ أي اجراء) مثلاً قتله او اجباره على مغادرة المدينة او نحو ذلك) بصدد معاقبته بل لا بد من تأجيل الامر الى حين تشكيل محكمة شرعية للنظر في مثل هذه القضايا)، كما اكد بخصوص من ورد اسمه في سجل المتعاونين مع الاجهزة الامنية هل يجوز التشهير به فأكد سماحته بهذا الصدد على (لا يجوز التشهير به حتى لو ثبت ذلك رعاية لمصلحة أهم) (٢٤)

كما اصدرت مرجعية السيد السيستاني بعد اقل من اسبوعين عن الاحتلال تصريحات حددت فيها المبادئ التي يجب ان يكون عليها العراق في المستقبل وهي: (٢٥)

اولا- حق الشعب العراقي في حكم نفسه بنفسه بحرية تامة واستقلال بعيد من ارادة المحتل وتدخله

ثانيا_ ارتباط حكم البلاد بأفضل ابنائها الموسومين بالكفاءة والنزاهة والوطنية
 ثالثا_ اعتماد مبدأ الانتخاب للاختيار الحكومة التي تمثل الشعب وترسم مستقبله
 كانت للمرجعية الدينية في النجف الاشرف موقف واضح ومميز في العملية السياسية في جميع المراحل التي مرت بها ابتداء من تشكيل مجلس الحكم، اذ وجه السيد السيستاني رسالة الى الامين العام للأمم المتحدة في ٦ حزيران ٢٠٠٤ طلب فيها عدم اضافة الشريعة الدولية على قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لكون هذا القانون وضعه مجلس غير منخب في ظل الاحتلال وبتأثير مباشر منه. ونتيجة للإصرار المرجعة على ضرورة اجراء الانتخابات والضغط الشعبي الذي يتجسد في المظاهرات التي اندلعت في اغلب محافظات العراق اضطر بريمر الى السفر الى امريكا لبحث السبل لحل الازمة وقد نتج عن ذلك اللجوء الى الامم المتحدة للإعلان الموقف بعد اعلان المرجعية قبولها بالأشراف الدولي، وفي ٢٠٠٤/٢/١١ وصل السيد الاخضر الابراهيمي ك ممثل الى الامين العام لهذه المهمة، وتمثل موقف المرجعية من الانتخابات في ضرورة حث المواطنين على المشاركة الواسعة والفعالة في الانتخابات من اجل تشكيل الجمعية الوطنية التي تتولى اعداد مسودة الدستور الدائم.

اما من حيث موقفها من القوائم الانتخابية فقد اكدت المرجعية بانها ترعى الجميع، ودعه الى عدم تأجيل الانتخابات لان ذلك سوف يزيد الوضع سوء خاصة الوضع الامني، كما اكدت المرجعية على ضرورة اشراك جميع العراقيين في العملية السياسية بمختلف اتجاهاتهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم واعطائهم كل الحقوق ويلتزمون بكل الواجبات من اجل احتواء الكل بعيدا عن اقصاء الاخر مما يترك الاثر الواضح على

استقرار العملية السياسية واستقرار السياسات الامنة لان الكل سوف ينضرب الى نفسه باعتباره شريك فعال في العمل السياسي مما يؤدي الى زيادة الترابط الوطني بعيدا عن الانتماءات الفرعية مما يخلق الاستقرار السياسي.

وقد تجلى هذا الدور المؤثر للمرجعية الدينية من خلال زخمها الروحي والاعتباري ورصيدها التاريخي في تحريك القاعدة الجماهيرية العريضة التي عجزت النخب السياسية التقليدية من التأثير فيها او الاتصال الطبيعي بها ووضوح برامجها ورؤاها، في حين فشلت الاحزاب السياسية والتنظيمات الوطنية لليبرالية والعلمانية ومؤخرا الاحزاب الاسلامية.

ويمكن ان نضيف سبب مهم في تنامي دور المرجعية الدينية في هذه الفترة هو الفراغ السياسي الذي تجسد في غياب الدولة التي تعد الحاضنة الاكبر للجماعة الوطنية لتعزز الاندماج بين مكوناتها نتج عن انهيار الدولة تفكك او تصدع الوحدة الوطنية وبرزت ظاهرة الاقتتال بين الاخوة وتهديد للسلم الاهلي وقريبا من الحرب الاهلية.

ففي غياب الحاضنة الوطنية أي الدولة يتراجع الافراد والجماعات صوب البنى والعلاقات التقليدية الاولية كحاضنات يلجؤون اليها ويحتمون بها(٢٦)

لذلك تعد الرموز الدينية جزء اساسي من البنية الثقافية لأي مجتمع مهما بلغ وعيه السياسي فكيف بمجتمع ثقافته السياسية تقليدية لا ترتقي الى مستوى الثقافة المشاركة السياسية، فمن الطبيعي ان تظهر مثل هكذا رموز ويصبح لها دور مؤثر في العمل السياسي الى حين الانتقال الى المستوى الثالث من الثقافة السياسية لتتزامن معها ظهور القيادات الوطنية بدل الرموز الدينية التي لجا اليها الشعب نتيجة ضعف الشعور بالمواطنة وغياب المؤسسات الدستورية.

وما يؤكد هذا الاتجاه هو تقرير مجموعة دراسة العراق التي ضمت خمسة جمهوريين على راسهم وزير الخارجية الامريكى السابق لي (هاملتون) والمقدم الى الرئيس

الامريكي بوش فقد اشار الى دور المرجعية الدينية في النجف الاشرف ممثلة بالسيد السيستاني والسيد مقتدى الصدر على مستقبل العراق السياسي وذلك في توصية (٣٤) مفادها (ان العنف لن ينتهي ما لم يبدأ الحوار ، والحوار يجب ان يشمل من يسيطرون على السلطة وعلى الولايات المتحدة الامريكية ان تحاول التحدث مباشرة مع ايه الله العظمى السيد علي السيستاني والتحدث مباشرة مع السيد مقتدى الصدر). (٢٧)

وهذه اشارته واضحة عن الدور الرئيسي للمرجعية ليس فقط في التأثير وتحريك الراي العام انما المساهمة الحقة والحقيقية في السلم الاجتماعي والاهلي، اذا كان على صعيد العنف الاهلي او على صعيد استخدام القوى ضد القوات المحتلة فكلها ذات مساس واساس بالأمن الداخلي والاستقرار السياسي.

لقد جسدت الفتوى التي اصدرتها المرجعية الدينية حرصها على وحدة العراق واستقلاله، ومحاربة الافكار المتطرفة المسيئة الى مكونات المجتمع العراقي ونسيجة الاجتماعي، والدعوة الى التسليح بالتسامح والمحبة والالفة بين مكونات الشعب، لتؤكد ان العراق شعب واحد بتنوعاته القومية والدينية والاجتماعية، اذ ركزت الجهود والدعوات الوحدة ونبتذ التفرقة والاحتكام الى القانون، اذ قدمت المرجعية الدينية قراءة سديدة للواقع العراقي والذي مارسه خلال تأكيدها على حماية الاقليات الدينية وحققها المشروع في ممارسة شعائرها الدينية بحرية وتمتعها الكامل بحقوق المواطنة، ورفضها أي شكل من اشكال التمييز بحقها، واعتماد مبدأ التسامح الديني وضرورة اخضاع الحياة العراقية لقواعد التعايش السلمي، قاطعة بذلك كل المدخلات التي يسعى اليها التنظيمات الارهابية والتدخلات الخارجية والجماعات الداخلية التي لا بأمن ووحدة البلاد لأجل استثمارها في العراق.

كما تجسدت مواقف المرجعية الدينية في دعم الوحدة الوطنية من خلال رفضها المستمر على توزيع المناصب على اساس المكونات والمذاهب، لأنه يكرس للطائفية في النظام السياسي العراقي، ويعقد من طريق صنع وتنفيذ السياسات العامة والخطط الحكومية الازمة لأمن المواطنين واستقرارهم ورفاهيتهم، ويؤكد على مركزية الدولة وحصر السلاح بيدها، وتجنب اثاره النعرات الطائفية.

المبحث الثالث: الجهاد الكفائي ومعادلة الامن

تحظى المرجعية الدينية في العراق بالتأييد الشعبي الواسع ومن مختلف شرائح ومكونات المجتمع، وذلك لمواقفها الوطنية التي لم تفرق بين مكون وآخر، وتصديها لدعم القيادات السياسية في العراق تحقيقا لتوازن سياسي، وتحقيقا لسلم اجتماعي لعدم وقوع حرب طائفية او اهلية وصولا الى استقرار المجتمع العراقي داخليا، فقد دعت للتهدئة في العديد من الاحداث ومنها تفجير الإمامين العسكريين عليهم السلام، لقد كانت المرجعية الدينية واعية للمخططات الامريكية التي تحاك ضد العراق ومحاولة إثارة الحرب الطائفية فيه، فكان لهذا التأييد الشعبي الواسع لها بمثابة دعوة شعبية لتدخل المرجعية الدينية في الشؤون العامة للبلاد. بناء على هذا الدور الذي تقوم به المرجعية الدينية والاهمية التي تتمتع بها الدينية سيقسم هذا المبحث الى:

اولا- اسباب نشوء تنظيم داعش الارهابي في العراق.

ثانيا- البعد العسكري لفتوى الجهاد الكفائي ومعادلة الامن.

ثالثا- البعد الانساني لفتوى الجهاد الكفائي ومعادلات الامن.

اولا_ اسباب نشوء تنظيم داعش الارهابي في العراق.

لا يخفى عن اغلب المتخصصين والدارسين والمتابعين ان داعش ببساطة مجموعة من المجاميع الارهابية التي ظهرت بعد ٢٠٠٣ بشكل علني وساهمت تلك المجاميع الارهابية بقتل المواطنين العراقيين من خلال التفجيرات الارهابية والانتحاريين والاعتقالات المنظمة الجماعية والفردية فضلا عن تهجير العوائل واخذ الاتوات وارعاب الناس وعملت تلك المجاميع بشكل خاص على استهداف المؤسسات العامة والاسواق والقوات الامنية وتخريب البنى التحتية، وبعدها تطورت الازوضاع الامنية والسياسية ونتيجة عوامل داخلية وخارجية انصهرت هذه المجاميع تحت راية تنظيم داعش الارهابي.

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣، وضعاً اقتصادياً وامنياً صعباً مشفوعاً مع تفكك الدولة وانهايار مؤسساتها الرسمية وزوال سيادتها واحتلال اقليمها من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وظهور طبقات وقوى سياسية جديدة واحزاب وتيارات وحركات مختلفة الاتجاهات والتوجهات والاهداف، تزامن بروزها مع ارتفاع وتيرة اعمال العنف والاصطفاف الطائفي والتخندق المذهبي والقومي، مما اصاب الوحدة الوطنية العراقية بالتشظي والانهايار، مما دعى المرجعية الدينية وانطلاقاً من مهامها الشرعية بالتدخل والحفاظ على الوحدة الوطنية، لا سيما وانها وغيرها من المرجعيات الاخرى اصبحت الملاذ الامن للأفراد والجماعات من ابناء المجتمع بظل سيادة ظروف غياب الدولة وضعف القانون.

وهذا ما قامت به المرجعية الدينية المتمثلة بشخصية ايه الله السيد علي الحسيني السيستاني، الذي اختار للمرجعية دور الارشاد والتوجيه وملاحظة الاداء والتأكيد على البناء والتطوير، وترك مسألة القيادة والادارة الوطنية للأهل السياسة والادارة، وهذا الموقف دل على نضج وحكمة واعتدال المرجعية. (٢٨)

فلقد كانت مرجعية اية الله السيد علي السيستاني ترى بان الامور ستتحسن عند اجراء الانتخابات حيث سيأخذ كل ذي حق حقه، إلا أن ظهور تقصير واضح من قبل الذين تصدوا للعمل السياسي في العراق من مختلف المكونات، من خلال ظهور التقسيم الطائفي- المحاصصة الطائفية للحكم في العراق وليس على أساس الكفاءة والمؤهلات، كذلك استشرى الفساد المالي والإداري في كل مفاصل الدول وعلى مختلف المستويات الذي لم يشهده العراق خلال تاريخه السياسي، وأخيرا أدى هذا التناحر بين الكتل السياسية والفساد المالي إلى سوء الخدمات وتزايد مستويات الفقر وسرقة المال العام، ودخول مجموعات الإرهاب من خلال تنظيم داعش الإرهابي والاستيلاء على مساحات واسعة من العراق، وعلى الرغم من التحذير المستمر للمرجعية الدينية للسياسيين من خطورة هذه الأمور على مستقبل العراق، ودعواتها المستمرة إلى الالتزام بحرية الشعب وتوفير العيش السليم له والحفاظ على المال العام، ومطالبتها المواطنين وفي بداية إي انتخابات على مستوى النواب أو المحافظات، إلى الاختيار على أساس الكفاءة والنزاهة لتولي المناصب العليا في البلاد، وذلك في محاولة لتغيير الوضع القائم وإنهاء حالة الانقسام والفساد المستشري بالطرق الديمقراطية عن طريق الانتخابات، إلا إن الوضع بقي على حاله ولم يتغير^(٢٩)، كلها اسباب ادت الى ضعف الدولة العراقية ومؤسساتها خاصة المؤسسة العسكرية والامنية، مما وفر الفرصة لعصابات داعش للسيطرة على مساحات واسعة من البلاد. بالإضافة الى هذه الاسباب التي تمثلت بهشاشة الداخل العراقي ووضع البلاد المضطرب هنالك عوامل اقليمية ودولية ساعدت التنظيم ومكنته من السيطرة على بعض الاراضي العراقية وتتمثل هذه العوامل الاقليمية بالدعم قوى كالدعم المالي المقدم من قبل السعودية، وطموح قطر لقيادة الدول العربية منافسة في ذلك السعودية، ودعم الولايات المتحدة الامريكية من اجل تضييق الدول العربية والإسلامية مقابل

اسرائيل، لكن داعش ومثيلاته من التكفيريين لم يكونوا يوماً حلفاء على المستوى الاستراتيجي البعيد للقوى الكبرى، بل كانت هذه القوى تساند داعش، إذا كان عمله يتماشى ومصالحهم ومنافعهم السياسية.

ثانياً_ البعد العسكري لفتوى الجهاد الكفائي ومعادلة الامن

تجسد دور المرجعية الدينية من خلال فتوى الجهاد الكفائي، بعد سيطرة التنظيمات الارهابية على مناطق غرب العراق ووصولها بالقرب من العاصمة بغداد وبعض المناطق المقدسة في ظل عدم قدرة القوات العسكرية من ايقاف توسع انتشار تلك التنظيمات، حينها ادركت المرجعية خطورة الوضع واحتمالية انجرار البلاد الى حرب اهلية، لذا جاءت فتوى المرجعية لكل العراقيين للدفاع عن الوطن وتشكيل قوات الحشد الشعبي كجهة مساعدة وداعمة للقوات المسلحة العراقية، ولاقت هذه الفتوى استجابة واسعة من مختلف اطراف الشعب العراقي والتي لقيت ما لقيت من نجاحات مستمرة على صعيد مكافحة الارهاب ضد عصابات (داعش) الارهابية والحفاظ على امن وسلامة البلاد^(٣٠)، اذ تضمنت هذه الفتوى رسائل مهمة والتي تحمل في ثناياها العديد من الارشادات المهمة لمواجهة هذه العصابات الارهابية منها: (٣١)

١- حث الشباب الواعي على الولاء للوطن وللعقيدة الاسلامية والدفاع والحفاظ عليهما.

٢- محاربة الغلو والتطرف بكل اشكاله وايراد النصوص القرآنية المحذرة منه.

٣- نشر الوسطية والاعتدال عقيدة ومنهج وسلوك في الحياة.

٤- تعد الفتوى بمثابة خارطة طريق للمجاهدين الذين استجابوا لنداء المرجعية، وانهم يقاتلون في سبيل الله والوطن والمقدسات، وعليهم ان يتحلوا بأخلاق اهل البيت عليهم السلام، وان يسيروا على قيمهم.

٥- ان مسؤولية التصدي لهذه العصابات الارهابية هي مسؤولية جماعية لا تخص طائفة دون اخرى.

وعليه يمكن ان نذكر وصف العالم العراق الدكتور علي الوردي واصفا فتوى المرجع الديني ايه الله محمد تقي الحائري الشيرازي في عام ١٩١٨، اذ يمكن ان نقول هذه الفتوى جعلت بدل من التنافر الديني والقومي والطائفي بعد الاحتلال الامريكى للعراق انها (اي فتوى الجهاد الكفائي) جعلت من الدين والوطنية في اطار واحد بحيث اصبح الوطني متدين والمتدين وطني. (٣٢)

اذ كان للمرجعية الدينية رؤيتها الدقيقة لطبيعة المشهد الامني في البلاد وما الت الية الامور من اجتياح عصابات داعش مدينة الموصل ومدن اخرى قريبة منها وتمدها باتجاه بغداد والمدن المقدسة في العراق، فقد شخصت الواقع الذي تعيشه المؤسسات الامنية والعسكرية من انتشار الفساد والولاءات الفرعية وغير الوطنية وغياب العزيمة القتالية، وهذا الامر في الحقيقة يرتبط بتردي اوضاع البلد بمستوياتها المختلفة في المقابل قوة التنظيم وامكانيته مما يدعو الى الشك في إمكانية هذه المؤسسة والدولة عامه في حفظ الامن والوقوف في وجه الارهاب وصدّه. (٣٣)

لذلك وجدت المرجعية ان تنظيم داعش الارهابي يجب ان يكبح بشكل سريع والا فانه سوف يستمر في التمدد ومن ثم تصبح المعالجة معقدة ولا سيما ان أهدافه وتطلعاته دائما تبجح بإعلانه هي السيطرة على كل البلاد، لذا فان الشعب العراقي هو الاولى في الدفاع عن بلده من الاخرين ومن الخطأ التعويل على القوة

الخارجية خاصة بما تطرحه من شعارات وادعاءات ولا سيما ان بعض الجهات الخارجية ربما تكون غير صادقة في نواياها في محاربة الارهاب.(٣٤)

ثالثا. البعد الانساني لفتوى الجهاد الكفائي ومعادلات الامن.

دعت المرجعية الدينية الدينية إلى اخذ رأي الشعب في كل الأمور التي تخص البلد ابتداء من الدعوة لتشكيل حكومة عراقية وإنهاء سلطة الاحتلال المؤقتة، ثم الدعوة لكتابة دستور دائم للبلاد من قبل العراقيين، والدعوة أيضا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخابات أعضاء المجالس المختلفة، لذلك كان ولا يزال للمرجعية الدينية في النجف الاشراف دور مهم في المرحلة الراهنة لأجل تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء السياسي لتلك التيارات والأحزاب السياسية العراقية، ثم تصاعد هذا الدور وبشكل لافت للنظر بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي للعراق وسيطرته على أجزاء مهمة في الموصل والانبار وكركوك وصلاح الدين، وخاصة فتوى الجهاد الكفائي لصد التنظيمات الإرهابية والدفاع عن الوطن والمقدسات وأخرها الوقوف مع الشعب في مطالبته بالتغيير ومحاسبة المسؤولين المقصرين والفاستين وتوفير الخدمات للشعب.

قد تجسد معنى الإنسانية في هذه الفتوى، فليس المعنى هو مجرد قتال عصابات إجرامية متطرفة، بل هو لحماية الناس الأبرياء، وصون المقدسات، والذي أكده كلام المرجعية مخاطبة المقاتلين بالقول (اجعلوا قصدكم ونيتكم ودافعكم هو الدفاع عن حرمة العراق ووحدته، وحفظ الأمن للمواطنين، وصيانة المقدسات من الهتك، ودفع الشر عن هذا البلد المظلوم وشعبه الجريح)(٣٥).

لاقت الفتوى استجابة رائعة من أبناء العراق، ومع اشتداد المعارك فإن عين المرجعية كانت تراقب المعركة، وتصدر التوجيهات تلو التوجيهات للمقاتلين في ما يخص أخلاقيات الحروب وفق النهج الإسلامي، فأصدرت توجيهاتها العشرين لحث المقاتلين

لأن يكون الشرع هو الحاكم في أرض المعركة، فلا اعتداء على أسير، ولا أخذ المدنيين بالجريرة ولا اعتداء على ممتلكات عامة أو خاصة أو تدمير الزروع والبساتين إلا بما يقتضي من ضروريات المعركة.

كذلك جعلت المرجعية خصوصا مع بدء عمليات تحرير الموصل، ضابطة مهمة للعمل العسكري، وهو الحفاظ على أرواح المدنيين، وخصوصا أولئك الذين أختطفهم داعش، واستخدمهم كدروع بشرية، حيث وجهت المقاتلين قائلة (واعلموا إن حفظ أرواح الأبرياء أولى من مقاتلة العدو) (٣٦).

وبعد اشتداد وتطرف جرائم داعش التي ارتكبت بحق المسلمين سنة وشيعة، وبحق مسيحيين وإيزديين في المناطق التي احتلها وأحكم سيطرته عليها ومارس القتل، وأجرى القصاص، إذ مارس هذا التنظيم، اعدامات جماعية، وتهديم الاضرحة والمقامات، والاعتداء على الكنائس، وتدمير المواقع الاثرية، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، وما رافق هذه الامور وقبلها موجه نزوح كبيرة. (*)

وهنا ساهمت المرجعية الدينية في دعم النازحين وساكني المناطق المحتلة على مستويان:

المستوى الاول وتجسد على صعيد الخطاب الديني: إذ دعت المرجعية من خلال خطب الجمعة الى دعم النازحين فمثلا نصت احدى خطب الجمعة على الاتي: (اوصيكم إخواني بالنازحين خيرا هؤلاء أبناء بلدنا هؤلاء نزحوا قسرا وتركوا ديارهم وأوطانهم ومدنهم، اوصيكم به خيرا، راعوا مشاعرهم وتعاملوا معهم بالحسنى). وهذه اشارة واضحة على ضرورة الاهتمام بالنازحين.

اما المستوى الثاني تجسد على صعيد التدخل المباشر (الواقعي): إذ حثت الحكومة العراقية ومختلف الفعاليات السياسية والاجتماعية، وخاصة ميسوري الحال،

واكدت على المسؤولين من مختلف الدرجات والأصناف الحضور الميداني في تجمعات النازحين ومعسكرات المقاتلين لمعيشة الواقع والاطلاع المباشر على احتياجاتهم والسعي لتلبيتها والإسراع في صرف التخصيصات المالية لهم، لاسيما توفير الأدوية والكوادر الطبية للنازحين، قد ساهمت مرجعية السيد السيستاني في تقديم مختلف الخدمات المادية والمعنوية، وتقديم المساعدات والمعونات المادية والعينية للنازحين والمناطق المحررة على حد سواء.

لذلك يمكننا القول ان فتوى الجهاد الكفائي رسمت إنسانية الدين الإسلامي الحنيف بأبهى صورها، وأوضحت للعالم إن الإسلام الحقيقي هو ما يمثله أبناء العراق الملبين لفتوى الجهاد، ولا تمثله عصابات داعش وغيرها من التنظيمات والمجاميع الارهابية ولا الافكار المتطرفة.

الخاتمة والاستنتاجات:

ختاماً يمكننا القول ان المرجعية الدينية في العراق حاضرة في كل محن العراقيين، لا سيما اذا ما تعلق الامر في الامور العامة، فدورها لا يتجسد على مستوى الخطاب الديني او تقديم النصح والارشاد فقط، انما نجدها في ظل سيادة ظروف معينة تتدخل بصورة مباشرة، وما يدل ذلك هو وقوفها بوجه الاحتلال الانجليزي، وقيادة حركات الجهاد للأجل تأسيس حكومة عراقية وادارة البلاد من قبل قيادات وطنية حفاظاً على الدين الاسلامي من جانب، وعلى موارد وثرواته التي يجب ان يتمتع بها ابناء البلد من جانب اخر.

وامام عدم استقرار البلاد امنياً واستبداد الانظمة السياسية خاصة في العهد الجمهوري الاخير قبل الاحتلال الامريكي كانت حاضرة، ووقفت بالضد من شموليته واستبداده، وقدمت العديد من التضحيات بسبب مواقفها المشرفة، وكذلك الحال بعد الاحتلال الامريكي وما رافقه من سياسات من قبل الاحتلال نفسه في

سبيل ظرب وتشوية الوحدة الوطنية العراقية، نجد ان المرجعية الدينية وما تمتعت به وما صدر منها من خطاب وسطي معتدل حافظت على وحدة الصف العراقي وافشلت سياسات المحتل وبعض البلدان الاقليمية والعربية، التي لا تريد للعراق ان ينهض، او بسبب خوفهم من طبيعة النظام السياسي الديمقراطي، وما له من تأثير على سلطتهم.

وكذلك يتجلى دور المرجعية الرشيدة في الحفاظ على النظام السياسي الجديد والعملية السياسية برمتها اذ انها اكدت في العديد من المناسبات على ضرورة بناء نظام سياسي يحقق السلم الاهلي وابتعد كل البعد عن الاقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وعلى ضرورة ادارة الدولة العراقية من قبل نخب وطنية عراقية، لأجل بناء البلد والاستفادة من خيراتة لاسيما بعد معاناة الاستبداد والحصار وما رافقها من جوع وفقر وتهجير، الا ان سوء ادارة الدولة العراقية من قبل النخب الجديدة وزيادة وتيرة العنف والفساد السياسي والمالي والاداري تدخلت المرجعية الدينية وحثت هذه القوى بضرورة اصلاح نفسها وواقعها لما فيه خير وسعادة المجتمع، الا ان استمرار هذه الاعمال ادت الى ضعف الدولة العراقية وجميع مؤسساتها وعدم ايمان المواطنين وانعدام ثقتهم بهم في اصلاح واقعهم المرير، ادى هذا الامر بالإضافة الى عوامل خارجية اقليمية ودولية ادت استفحال ظاهرة الارهاب في البلاد ودخول عناصر من بلدان عربية واقليمية تتمتع بدعم دولي، الى السيطرة على ارضي واسعة من البلاد، كادت ان تؤدي الى عواقب وخيمة على مجمل الاوضاع وعلى الدولة والشعب وتاريخه وحضارته وتراثه ومقدساته، لولا تدخل المرجعية وبحكمة شديدة، في تحرير البلاد، وحفظ شعبه وكرامته، ليبقى على الشعب نفسه في حسن ادارة نفسه وموارده من عدمها.

من خلال هذا البحث يمكن استنتاج الاتي:

١- ان للمرجعية الدينية دور اساسي في حفظ امن المجتمع، ومحاربة الطائفية والفساد والدعوى للانتخاب الاصلح، ويتجلى ها الدور سواء في حالة الفراغ السياسي من عدمه او حتى في ضعف السلطة.

٢- تتمتع المرجعية الدينية بتأييد شعبي واسع لما لها من قدرتها على التأثير على الافراد والجماعات انطلاقا من ايمانهم بدورها وحكمتها الفعالة في ادارة الازمات بفاعلية وحكمة.

٣- المرجعية الدينية في العراق تعد ظاهرة متقدمة وناضجة سواء على صعيد الخطاب الديني، او على صعيد القيادة، او على صعيد المواقف.

٤- تعاملت المرجعية الدينية بحكمة وعقلانية خاصة بعد سقوط النظام السياسي في ٢٠٠٣، لا سيما بعد اخذها بسياسية التدخل ولا تدخل في الامور السياسية الداخلية، وكذلك تعاملت بعقلانية مع الاحتلال الامريكي ورفضت العمل المسلح، وكذلك لم تنحاز الى أي طرف من الاطراف الاقليمية والدولية التي ارادت من جعل العراق ساحة لتصفيت حساباتها وادارة مصالحها.

٥- امنت المرجعية الدينية بوحدة العراق وبتنوعه وبقوته بهذا التنوع، لذلك لم تفرض نظاما معيناً، لا بل دعت الى تأسيس دستور يتضمن الحقوق والحريات ويضمنها، لكل مكونات المجتمع العراقي. وبما يتواءم مع طبيعة ثقافة المجتمع العراقي، ولا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية.

٦- ساهمت المرجعية الدينية في حفظ امن المجتمع وارجاع هيبة الدولة والحفاظ على العملية السياسية الديمقراطية، من خلال فتوى الجهاد الكفائي، والتي اعطت

الدعم المعنوي والمادي التي ساهمت بإرجاع الثقة والهيبة الى المؤسسة العسكرية. ولما لهذه الفتوى المباركة من اثار ايجابية على حاضر البلاد ومستقبلها.

الهوامش:

- (١) الشيخ محمد علي التشخييري، أصول حول الشيعة والمرجعية، المجمع العالمي لأهل البيت، طهران، ٢٠٠١، ص ١٣٧.
- (٢) مرتضى مطهري، الحركات الاسلامية في القرن الاخير، ترجمة صادق العبادي، دار الهادي، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٨.
- (٣) محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ الطبيعية، التوجهات، التحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٠٠.
- (٤) شكري نديم محمود، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨، ط ٨، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٤، ص ١٦-١٧.
- (٥) رجاء زامل كاظم الموسوي، المرجعية الدينية في العراق في قيادة حركات الجهاد بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨، مجلة كلية التربية ابن رشد، العدد (٥٨)، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ٣٧٥.
- (٦) وميض جمال عمر نظمي، الجذور الفكرية والسياسية والاجتماعية للحركة القومية العربية في العراق، ط ١، بيروت، ١٩٥٨، ص ١٢٥.
- (٧) اذ حث السيد محمد سعيد الحبوبى العديد من زعماء العشائر والوجهاء والتجار في العديد من المدن العراقية خاصة عندما توجه الى السماوة والناصرية على الجهاد وحدث العديد من المعارك ضد القوات البريطانية منها معركة (باهيرة)، والبطنجة، ومعركة الروطة، والجهاد في الاحواز والشعبية، والتي فرضت القوات البريطانية غرامات على بعض العشائر العراقية نتيجة اعترافها بخسارتها في جزء من هذه المعارك، ينظر الى رجاء زامل كاظم الموسوي، المصدر السابق، ص ٣٧٧-٣٨٠، وينظر الى: محمد عبد الحمزة اخوان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.
- (٨) صلاح عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦-٢٧.
- (٩) يصف العالم علي الوردي تأثير هذه الفتوى في الوعي السياسي في العراق فيذكر ان فتوى الشيرازي كانت عامل مهم في تطوير الوعي السياسي في العراق فهي جعلت الدين والوطنية في اطار واحد وهذا امر جديد لم يكن الناس يألفونه من قبل وبذا اصبح الوطني متدينا والمتدين وطنيا ينظر الى: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥، القسم الأول، ص ١٨٢.
- (١٠) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص ٣٠-٣١.
- (١١) فريق المزمهرال فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونشئتها، بغداد، مطبعة النجاح، ١٩٥٢، ص ١٥٤، نقلا عن: محمد عبد الحمزة خوان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

- (١٢) للمزيد من التفاصيل ينظر الى: علي الوردي لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٦، القسم الأول ، ص ٢٠٣
- (١٣) المصدر نفسه، ص ١٠٨ .
- (١٤) فليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطور السياسة، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، ١٩٤٩، ص ٢١٤
- (١٥) للمزيد من التفاصيل ينظر الى: هالة فتاح وفراك كاسو، خلاصة تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، بغداد، ٢٠١١، ص ١٩.
- (١٦) فليب ويلارد ايرلاند، المصدر السابق، ص ٢١٤.
- (١٧) غسان الحسني، العراق في الاستراتيجية البريطانية حتى عام ١٩٥٨، بيروت، ٢٠١٠، ص ٩٣
- (١٨) محمد عبد الحمزة خوان، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠
- (١٩) محمد حسين علي الصغير ، علماء المرجعية العليا، موسسه البلاغ، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٠
- (٢٠) مهدي الفحام ، المرجعية الدينية واهمية الدور السياسي في العراق، صحيفة العدالة من المجلس الاعلى العراقي، العدد (٣٦٧)، ٤ نيسان ٢٠٠٥ المرجعية الدينية واهمية الدور السياسي في العراق، صحيفة العدالة من المجلس الاعلى العراقي، العدد (٣٦٧)، ٤ نيسان ٢٠٠٥
- (٢١) تمثلت مطالب الكرد بحقهم بالحكم الذاتي لمناطقهم وتأسيس قوات عسكرية كوردية ، نظام ضرائب خاص بهذه المناطق ، حصّة ثابتة من عائدات النفط ، المشاركة في صنع القرار السياسي في بغداد . ينظر الى : علي طاهر الحمود ، العراق من صراع الهوية أي صحوة الهويات ، مؤسسة مسارات بغداد ، ٢٠١٢، ص ١٦٣.
- (٢٢) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع أنظر الى : تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة زينة جابر أدريس ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٦٨ - ٢٧٤ .
- (٢٣) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص ٢٧٣-٢٧٤
- (٢٤) نقلا عن: حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٦-٢٧.
- (٢٥) سعد عبد الحسين نعمت، المشاركة السياسية والقرار السياسي (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ١٢١
- (٢٦) حسين علوان حسين، بناء الدولة والوحدة الوطنية في العراق، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٢٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، حزيران ٢٠٠٨، ص ١٥٧
- (٢٧) تقرير بيكرهاملتون، في كانون الاول ٢٠٠٦، التوصية (٣٤)
- (٢٨) امل الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المنتدى، العدد (٩-١٩)، المجلد (١)، ٢٠١٢، ص ٥٠.

(٢٩) حمد جاسم محمد، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون العراقية الاسباب والنتائج، منشورات شبكة النبا المعلوماتية، على الرابط الاتي:

<https://annabaa.org>

(٣٠) حسن سعد حميد، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد ٢٠٠٣م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، برلين المانيا، ٢٠١٧، ص ١٦٨.

(٣١) ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤ / شعبان / ١٤٣٥ هـ، ١٣ / ٦ / ٢٠١٤ م.

(٣٢) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥، القسم الأول، ص ١٨٢.

(٣٣) عادل الجبوري، فتوى الجهاد الكفائي والرؤية العميقة للمرجعية الدينية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي:

<http://asrarmedia.com>

(٣٤) عادل الجبوري، المصدر السابق.

(٣٥) ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤ / شعبان / ١٤٣٥ هـ، ١٣ / ٦ / ٢٠١٤ م.

(٣٦) ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤ / شعبان / ١٤٣٥ هـ، ١٣ / ٦ / ٢٠١٤ م.

(٧) إن أهم حادثة قتل جماعي ارتكبها داعش هي حادثة الهجوم على القاعدة الجوية المعروفة باسم مجزرة سبايكر، والتي راح ضحيتها ما يزيد على ١٧٠٠ جندي بالجيش العراقي، وكلهم من المدن الوسطى والجنوبية في العراق بتهمة الانتماء الى الجيش **والتشيع** وقتل العديد من اهالي مدينة الانبار والموصل لاسيما الذين وقفوا في وجه داعش، تهديم الأماكن المقدسة كدور العبادة ونبش المقابر واخراج الأجساد منها، هذا ناهيك عن تدمير العديد من المعالم التاريخية والاثريّة في العراق.

المصادر:

- ١- امل الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المنتدى، العدد (٩-١٩)، المجلد (١)، ٢٠١٢.
- ٢- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر أدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٣- تقرير بيكرهاملتون، في كانون الاول ٢٠٠٦.
- ٤- حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩.
- ٥- حسن سعد حميد، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد ٢٠٠٣م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، برلين-المانيا، ٢٠١٧.
- ٦- حمد جاسم محمد، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون العراقية الاسباب والنتائج، منشورات شبكة النبا المعلوماتية، على الرابط الاتي:
<https://annabaa.org>
- ٧- رجاء زامل كاظم الموسوي، المرجعية الدينية في العراق في قيادة حركات الجهاد بين عامي ١٩١٤ و١٩١٨، مجلة كلية التربية ابن رشد، العدد (٥٨)، جامعة بغداد، ٢٠١٧.
- ٨- سعد عبد الحسين نعمت، المشاركة السياسية والقرار السياسي (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.

٩- شكري نديم محمود، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨، ط٨، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٤.

١٠- الشيخ محمد علي التشخيري، أصول حول الشيعة والمرجعية، المجمع العالمي لأهل البيت، طهران، ٢٠٠١.

١١- عادل الجبوري، فتوى الجهاد الكفائي والرؤية العميقة للمرجعية الدينية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي:

<http://asrarmedia.com>

١٢- علي الوردي لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦، القسم الأول.

١٣- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥، القسم الأول.

١٤- علي طاهر الحمود، العراق من صراع الهوية أي صحوة الهويات، مؤسسة مسارات بغداد، ٢٠١٢.

١٥- فتوى المرجعية الدينية في ١٤/شعبان/١٤٣٥هـ، ١٣/٦/٢٠١٤م.

١٦- فريق المزهرا لفرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونشئتها، بغداد، مطبعة النجاح، ١٩٥٢.

١٧- فليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطورة السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، ١٩٤٩.

١٨- محمد حسين علي الصغير، علماء المرجعية العليا، مؤسسه البلاغ، بيروت، ٢٠٠٣.

١٩- محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ الطبيعة، التوجهات، التحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٢٠- مرتضى مطهري ، الحركات الاسلامية في القرن الاخير، ترجمة صادق العبادي، دار الهادي، بيروت، ١٩٨٢.

٢١- مهدي الفحام ، المرجعية الدينية واهمية الدور السياسي في العراق، صحيفة العدالة من المجلس الاعلى العراقي، العدد (٣٦٧)، ٤ نيسان ٢٠٠٥.

٢٢- هالة فتاح وفراك كاسو، خلاصة تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، بغداد، ٢٠١١.

٢٣- وميض جمال عمرنظمي ، الجذور الفكرية والسياسية والاجتماعية للحركة القومية العربية في العراق ، ط ١، بيروت ، ١٩٥٨.

SUMMARY

The Islamic religion is one of the religions that has the ability to organize and manage the socio-political structure because of its principles, goals, intellectual, philosophical, ideological and moral systems that aim at building and empowering people in the good management of their family, society or state. From its place in the prestigious Islamic community, and it is able to mobilize and mobilize the masses in a direction that it believes and believes it is true.

By introducing the political role of the reference and its impact on maintaining the security of the society, this role took the organizational idea based on the principle of (political intervention, political intervention and influence). In regard to non-intervention, it refers to a position by measuring all options

and gains The choice of non-intervention may indicate more gains than intervention, and sometimes we see them intervening in influencing and contributing to the political side, especially if it is concerned with public affairs and the public interest.

This is clearly shown in the historical role if we find its present in the jihad against the English, as well as its positions in the republican covenants, as well as its attitudes after 2003, and finally the fatwa of the reference in the Kadhafi Jihad and its impact on the present and future of the country.

research importance

The importance of research in the political role exercised by the reference and its impact on the security of society, through its advisory opinion if it has a prominent role in setting the parameters of the state. As well as the obvious impact on the psyche of the Iraqi individual because of the effectiveness of religious goats and reflected this role before the emergence of the Iraqi state and the process until the present time.

Problematic search

The security policies in Iraq have witnessed a clear decline since the establishment of the Iraqi state because of a variety of internal and external variables, especially after 2003 and the country witnessed corruption and weak security institutions and weak national belonging to most of its members, so it is required to

provide individuals with competence, integrity and national belonging.

Search hypothesis

That the reference has taken the key role in the success of security policies and the preservation of the political process as a problem of other problems that affect the security of the community, which contribute to the religious reference to resolve. Through this presentation we will focus on this research on the following axes
First: The historical role of religious reference in preserving the structure of Iraqi society.

II. Religious reference and the preservation of national unity after 2003.

Third: Fatwa of Jihad and the equivalent of security